

مزيدة
ومنقحة

قانون الإدارة العامة الإلكترونية



الأستاذ الدكتور
حمدي القبيلات
عميد كلية الحقوق
جامعة الإسراء - سابقاً
أستاذ القانون الإداري
في الجامعات الأردنية

محكم علمياً

دار الثقافة
للنشر والتوزيع
عمان - الأردن



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

صدق الله العظيم

سورة هود: آية (88)

الإهداء

إليك يا أمي

إلى عائلتي الصغيرة زوجتي

زينة الحياة الدنيا بانه وأوس

أهدي هذا الجهد المتواضع

المؤلف

الفهرس

المقدمة	13
---------------	----

الفصل الأول

ماهية الإدارة العامة الإلكترونية

المبحث الأول: مفهوم الإدارة العامة الإلكترونية.....	19
المطلب الأول: نشأة الإدارة العامة الإلكترونية.....	19
الفرع الأول: نشأة الإنترنت.....	19
الفرع الثاني: ظهور مصطلح الحكومة الإلكترونية.....	22
المطلب الثاني: مدلول الإدارة العامة الإلكترونية.....	26
الفرع الأول: تعريف الإدارة العامة الإلكترونية.....	27
الفرع الثاني: أهداف وأهمية الإدارة العامة الإلكترونية.....	30
المبحث الثاني: تطبيق الإدارة العامة الإلكترونية.....	34
المطلب الأول: متطلبات تطبيق الإدارة العامة الإلكترونية.....	35
المطلب الثاني: مراحل تطبيق الإدارة العامة الإلكترونية.....	42
المبحث الثالث: تقييم الإدارة العامة الإلكترونية.....	49
المطلب الأول: مزايا الإدارة العامة الإلكترونية.....	49
المطلب الثاني: مساوئ الإدارة العامة الإلكترونية.....	53
المطلب الثالث: معوقات الإدارة العامة الإلكترونية.....	56

الفصل الثاني

النشاط الإداري الإلكتروني

المبحث الأول: الضبط الإداري الإلكتروني.....	65
المطلب الأول: مفهوم الضبط الإداري الإلكتروني.....	66
المطلب الثاني: أغراض الضبط الإداري الإلكتروني.....	71
المطلب الثالث: هيئات ووسائل الضبط الإداري الإلكتروني.....	81

الفرع الأول: هيئات الضبط الإداري الإلكتروني.....	81
الفرع الثاني: وسائل الضبط الإداري الإلكتروني.....	85
المبحث الثاني: المرافق العامة الإلكترونية.....	90
المطلب الأول: مفهوم المرفق العام الإلكتروني.....	90
الفرع الأول: تعريف المرفق العام الإلكتروني.....	90
الفرع الثاني: أثر الإدارة العامة الإلكترونية على المبادئ التي تحكم	
المرفق العام.....	94
المطلب الثاني: أثر الإدارة العامة الإلكترونية على العاملين في المرافق العامة...101	101
الفرع الأول: أثر الإدارة العامة الإلكترونية في كيفية أداء الموظف العام لعمله..101	101
الفرع الثاني: أثر الإدارة العامة الإلكترونية على الأعمال المادية	
للموظفين العموميين.....	104
الفرع الثالث: إحداث تغيير في التزامات الموظف العام.....	108
الفرع الرابع: تقويم أثر الإدارة العامة الإلكترونية على الموظفين العموميين..109	109

الفصل الثالث

القرارات الإدارية الإلكترونية

المبحث الأول: مفهوم القرار الإداري الإلكتروني.....	117
المطلب الأول: مدلول القرار الإداري الإلكتروني.....	117
الفرع الأول: تعريف القرار الإداري الإلكتروني.....	117
الفرع الثاني: عناصر القرار الإداري الإلكتروني.....	121
المطلب الثاني: الطلب الإلكتروني.....	123
الفرع الأول: مفهوم الطلب الإلكتروني.....	123
الفرع الثاني: آثار الطلب الإلكتروني.....	125
المبحث الثاني: أركان القرار الإداري الإلكتروني.....	130
المطلب الأول: الأركان الخارجية للقرار الإداري الإلكتروني.....	130
الفرع الأول: الاختصاص في القرار الإداري الإلكتروني.....	130
الفرع الثاني: الشكل والإجراء في القرار الإداري الإلكتروني.....	135
المطلب الثاني: الأركان الداخلية للقرار الإداري الإلكتروني.....	139
الفرع الأول: المحل في القرار الإداري الإلكتروني.....	140

الفهرس

141	الفرع الثاني: السبب في القرار الإداري الإلكتروني
143	الفرع الثالث: الغاية في القرار الإداري الإلكتروني
144	المبحث الثالث: توقيع القرار الإداري الإلكتروني
144	المطلب الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني للقرار الإداري
147	المطلب الثاني: كيفية توقيع القرار الإداري إلكترونياً
156	المطلب الثالث: حجية التوقيع الإلكتروني للقرار الإداري
162	المبحث الرابع: أحكام نفاذ القرار الإداري الإلكتروني والطعن به
162	المطلب الأول: نفاذ القرار الإداري الإلكتروني
172	المطلب الثاني: الطعن بالقرار الإداري الإلكتروني

الفصل الرابع

العقود الإدارية الإلكترونية

180	المبحث الأول: ماهية العقود الإدارية الإلكترونية
181	المطلب الأول: تعريف العقود الإدارية الإلكترونية
187	المطلب الثاني: خصائص العقود الإدارية الإلكترونية
189	المطلب الثالث: التراضي في العقود الإدارية الإلكترونية
196	المطلب الرابع: زمان ومكان إبرام العقد الإداري الإلكتروني
201	المبحث الثاني: ضوابط إبرام العقود الإدارية الإلكترونية
	المطلب الأول: النظام القانوني الذي يحكم المناقصات والمزايدات العامة في الأردن ومدى استجابته لمتطلبات العقود الإدارية الإلكترونية
201	المطلب الثاني: القواعد التي تحكم المناقصات والمزايدات العامة ووسائل إجرائها إلكترونياً
206	
215	المطلب الثالث: طرق إبرام العقود الإدارية الإلكترونية
222	المطلب الرابع: المناقصات العامة الإلكترونية

241	الملحق
-----	--------

245	المصادر والمراجع
-----	------------------

المقدمة

تسعى الإدارة جاهدة إلى مواكبة العصر ومواءمة أنشطتها مع ما يتفق عنه الذهن البشري من إبداعات علمية وتكنولوجية، وبالمقابل فإن المستجدات في الحياة الإدارية تفرض على رجال القانون بحث الأفكار التي لم تكن معروفة من قبل، ودراستها دراسة قانونية تتسجم مع كون قواعد القانون الإداري ذات ديناميكية دائبة، تسمح بإلغاء وتعديل هذه القواعد بعد فترة وجيزة من تاريخ صدورهما بحسب ما تتطلبه المصلحة العامة، ومن أبرز المصطلحات التي ذاع استخدامها مؤخراً في مجال الدراسات القانونية الإدارية مصطلح الحكومة الإلكترونية، والذي يقصد به مجموعة الأنشطة الحكومية التي تعتمد على الإنترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد والحصول على المعلومات في شتى المجالات بسهولة ويسر. فالإدارة الإلكترونية تقوم على استخدام الوسائل الإلكترونية في إنجاز كل أو معظم أعمال ومعاملات المنظمة، مثل استخدام البريد الإلكتروني E-mail والتحويلات الإلكترونية للأموال (EFT) Electronic Funds Transfer والتبادل الإلكتروني للمستندات Electronic Data Interchange (EDI)، والفاكس والنشرات الإلكترونية وأي وسائل إلكترونية أخرى⁽¹⁾.

وبما أن نظام الحكومة الإلكترونية يتضمن قيام الإدارة العامة بوظيفتها المتمثلة بالنشاط الإداري إلكترونياً بشكل كلي أو جزئي، فإن الإدارة العامة بلا شك ستوظف شبكة الإنترنت بما لها من مزايا تفوق الوصف في القيام بمهامها كوسيلة مساندة، وهذا يعني أن الإدارة العامة ستجري تصرفاتها القانونية بشكل كلي أو جزئي عبر هذه الشبكة، الأمر الذي أدى إلى بروز مصطلحات قانونية جديدة في هذا الميدان كالعقد الإداري الإلكتروني والقرار الإداري الإلكتروني والمرفق العام الإلكتروني... إلخ. ونظراً لأن هذه الأنشطة الإدارية والأعمال القانونية تجري إلكترونياً، ولا تستند إلى مستندات ورقية، فقد ثارت عدة تساؤلات قانونية حول سلامة هذه الأعمال من الناحية القانونية، ومدى الاعتراف بها وما يترتب عليها من آثار قانونية.

(1) د. أحمد غنيم، الإدارة الإلكترونية - أفاق الحاضر وتطلعات المستقبل، المكتبة العصرية، المنصورة، 2004/2003، ص 31. وكذلك د. نجم عبود نجم، الإدارة الإلكترونية - الإستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ، الرياض، 2004، ص 125.

المقدمة

ومن قبيل الاهتمام بالثورة التقنية المعاصرة وأثرها على الإدارة العامة بدأ تدريسها في كليات الحقوق، فقد أصبحت مادة تشريعات الإدارة العامة الإلكترونية من المواد الإجبارية ضمن خطة مساقات كليات الحقوق. ومن خلال تدريسي لمواد القانون الإداري والقضاء الإداري لطلبة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه على مدار سنوات عديدة، وجدت أنه من المناسب والمفيد أن أقدم مؤلفاً في قانون الإدارة العامة الإلكترونية، يضاف إلى مؤلفاتنا السابقة في القانون والقضاء الإداريين. وقد عملت على أن يكون هذا الكتاب بلغة سهلة واضحة خالية من التعقيد، وأن يكون زاخراً غنياً بأحدث النصوص القانونية والاجتهادات القضائية والآراء الفقهية، وألا يكون طويلاً مملاً ولا موجزاً مخلاً. وبعد نفاذ نسخ الطبعة السابقة عملت على أن تكون هذه الطبعة الجديدة مزيدة ومنقحة ومراعية لكافة التعديلات التشريعية والممارسات العملية حتى عام 2026، كما تضمنت لأول مرة الضبط الإداري الإلكتروني كصورة من صور نشاط الإدارة العامة الإلكترونية.

وقد جاء هذا الكتاب في أربعة فصول؛ تناولنا فيها الموضوعات الرئيسة في قانون الإدارة العامة الإلكترونية، فخصصنا الفصل الأول منه لماهية الإدارة العامة الإلكترونية، أما الفصل الثاني فكان بعنوان النشاط الإداري الإلكتروني، وفي الفصل الثالث بحثنا القرارات الإدارية الإلكترونية. أما الفصل الرابع فخصصناه للعقود الإدارية الإلكترونية.

ونسأل الله العلي العظيم أن يكون هذا الكتاب مرجعاً مفيداً لطلبتنا، وعوناً لكل باحث ومهتم، وإن كنا قد وفقنا فيما عملنا فذلك بفضل من الله ومنه منه، وإن كان غير ذلك، فذلك من عند أنفسنا، مقدمين اعتذارنا عن كل خلل أو قصور، فجل من لا يسهو، وفوق كل ذي علم عليم.

أ.د. حمدي القبيلات